الإرهاب . . حرب بقاء ومعركة مصير

د. فهد بن محمد العنقري

مـــرّت عـــبر الـتـاريـخ حـروب وأحـــداث كانت سببا رئيسا في تشكيل المـنـاطـق والـــدول الـتـي مرّت بها. الحرب العالمية الأولى والثانية غيرت شكل الدول الأوروبية ومستعمراتها وبسطت الهيمنة الأمريكية عسكريا واقتصاديا على العالم، حرب ٧٣ وتبعاتها أعادت ترتيب مراكز القوة في الشرق الأوســط، وغيرها من الحـروب العسكرية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في رسم خارطة العالم الذي نعيش فيه اليوم. وأخيرا ظـهـور الجـمـاعـات الإرهـابـيـة مثل الاخـوان والقاعدة وداعش وغيرها، أو بالأصح ظهور وتطوّر الوسائل التكنولوجية والاعلامية التي سـهّلت تمرير فكرهم المنحرف.

الدول المتحضرة بكافة أشكالها وأطيافها وأديـانـهـا تـخـوض بـحـربـهـا عـلـى الإرهـاب أشرس وأعنف حرب عرفها التاريخ الحديث. هـذه حـرب لا تميز بـيـن مقاتل ومـسـالـم، ولا بين رجل وامـرأة ولا بين طفل رضيع وشيخ كهل. هذه حرب تسرق الإنسانية قبل الأرواح، فقد أصبحت مشاهدة قطع الرؤوس وحرق الأجساد جزء لا يكاد يتجزّأ من يومنا.

العدو في هذه الحرب يريد أن يطمس تاريخك، ويسلب حريتك، ويسبي محارمك، يريد حتى أن يسرق إيمانك بالله ويحرّف فهمك لدينه الحنيف. في الحرب على الإرهاب لا توجد طاولة مفاوضات، لا توجد معاهدات أومواثيق ولا يوجد أي أمل في السلام. الحرب على الإرهاب ليست كغيرها من الحروب، إنها حرب بقاء ومعركة مصير.

رغم أن قـدرات المملكة العربية السعودية الأمنية والعسكرية قادرة على الانتصار في هذه الحرب، إلّا أن الحكومة السعودية لم تكتف بهذا، فالمملكة تحقق نتائج جيدة في تجفيف منابع الدعم المالي لهذه الجماعات عبر مكافحة جرائم غسيل الأموال وإيقاف جمع التبرعات إلا عن طريق الجمعيات النظامية والحملات الرسمية. ولم تدّخر المملكة جهدا في مناصحة وإعادة تأهيل من عاد تائبا إلى وطنه.

إن محاربة الفكر الإرهابي والجماعات المتبنّية له لا يكفيه الحل الأمني والعسكري فقط، فهذه مشكلة اجتماعية وثقافية قبل أن تكون مشكلة أمنية، ولذلك فإن للمنزل وللمدرسة وللجامعة دور مهم في هـذه الـحـرب. ومـنـبر المسجد له دور لا يقل أهمية عن ما سبق ذكره، ووجود وزير الشؤون الإسلامية في مجلس الشوون السياسية والأمنية يشير إلى أن المملكة العربية السعودية إضافة لما أنجزته في السنين الماضية على المستوى الأمني، تـعـزمُ على الانتصار في حربها على الإرهـاب عبر اجتثاث هذا الفكر الضال من جذوره.

• المستشار القانوني

كاريكاتير أعجبني

مذهب الحوكمة والمؤشرات الاستراتيجية

د. مهند العزاوي

يؤكد مذهب الحوكمة الاستراتيجي بأنه نموذج حديث ومتطور للقيادة والإدارة الرشيدة ، المسند بمنظومة التشريعات والنظم الحاكمة التي تؤمن مهام المتابعة والمراقبة والتقييم الدائم والمستمر من خلال فحص وتقدير وتقييم المؤشرات الرقمية والنوعية مؤشرات الاثر للوقوف على مستوى الاداء الفاعل الذي يتسق بمعايير النجاح والتمييز ، وبلا شك ان مذهب الحوكمة الاستراتيجي يعمل وفق منهجين –

المنهج الاول – جانب القيادة (القيادة بالحوكمة) وتلك التي تمكن القائد من ممارسة القيادة للحكومة والمؤسسات الواسعة والمتشعبة بشكل انسيابي مسؤول ، يضمن الشفافية والمساءلة والمحاسبة والمساواة بين كافة المؤسسات ، وفقا للمؤشرات الايجابية او السلبية الواردة من منظومات المراقبة والمتابعة والتقييم ، والتي تحدد شكل الاداء والجودة للمدير والموظف والشركات العاملة ، بما يضمن حقوق الجمهور وذلك من خلال رسم شكل العلاقة بين الجمهور الهام المعني بإدارة الدولة عموديا سواء كانت منظومة القيادة لرئيس الدولة او رئيس الوزراء او الوزراء والمسئولين والجمهور الخاص المستفيد من شركات وقطاع خاص ومؤسسات مستقلة وكذلك الجمهور الوظيفي المتمثل بالإدارة بكافة مستوياتها والكادر الوظيفي العامل في المجالات المؤسساتية المختلفة وايضا الجمهور العام كالمجتمع والمواطن او المستهلك في الحصول على حقوقه دون التجاوز على حقوق أي من الاطراف ضمن اطار تشريعي قانوني يتسق بالقيم الاساسية للحوكمة ، ولذلك اصبح مبرر وجودها فعال وضروري لأجل ممارسة القائد او المسؤول مسؤوليته بانسيابية ترتقي لتوصيف القيادة الرشيدة .

المنهج الثاني (الادارة بالحوكمة) وتؤمن من خلاله الحوكمة الادارة الرشيدة ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحوكمة الشركات فحسب بل هي تتعدى ذلك الى التخطيط ورسم الاستراتيجيات الادارية الفعالة ، ووضع نظام مراقبة وتقييم يحقق الشفافية والمسائلة للمدراء والموظفين والشركات ، بما يضمن الاعلان والإفصاح المؤسسي عن الذمم وبيانات الانجاز والذي بدوره يضع المدير في الصورة الواقعية للأداء المتميز او المتعثر لكافة الاطراف المعنية بالحوكمة ، وبذلك اصبح مبرر وجود الحوكمة يتسق بالحداثة التي يمارسها المدير لتحقيق افضل سبيل للإدارة الراشدة التي تؤمن الانجاز الفعال للمبادرات المنبثقة من الاهداف استراتيجية .

مؤشرات الحوكمة: يعرف المُؤَشِّر انه بند إحصائيّ مفرد يبيّن التغيّر النسبيّ في سعر أو قيمة ، أو التغيّر النسبيّ في متغيّر اقتصاديّ عامّ مقارنة بفترة سابقة ، ويعبَّر عنه بنسبة مئويّة تُحسب على اعتبار أن مستوى الفترة السابقة هو الرقم الذي يحي الانجاز والفشل على مدى الخطة الاستراتيجية للمؤسسة او الشركة

وتستخدم المؤشرات لغرضين أساسيين:

الاول:تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

الثاني:استخدام المؤشر المستخدم من قبل فى قياس حجم المشكلة فى متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة او طويلة ومتوسطة

وبذلك تعد التفرقة بين مفهومى كل من المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية لدى المخطط حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمى أو نوعى يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة .

أما الاحصاءات فهى عرض لواقع ظاهرة معينة فى وقت محدد وفى شكل رقمى .

وعلى هذا يختلف المؤشر عن الاحصاءات فى أن الأول لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله ، فى حين أن الثانى يعرض الواقع فقط ، ومن هذا المنطلق فإنه يمكننا القول بأن الإحصاء يعد الأساس الذى يقوم عليه إعداد المؤشر ، فالإحصاء يؤدى إلى قياس دقيق وواقعى لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يمكن الوقوف على أبعادها وتحديد أسبابها بما يمكن من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة نحو حلها.

النسبة :النسبة المقصود بها العلاقة بين جزء من شيء ما والعدد الكلي لنفس الشيء (هي جزء من الكل) كأن نقول أن ٥٠٪ من الشباب (س) لديهم وظائف .

النسبة المقصود بها العلاقة بين شيئين مختلفين توجد بينهما علاقة أو صلة مشتركة معينة مثل عدد الشرطة بالنسبة لعدد المواطنين في منطقة محددة على سبيل المثال أن تقول (شرطي لكل ٣٠٠٠٠ مواطن).

المعدل : مثل معدل الوفيات في حوادث السيارات ويقصد به عدد الأشخاص في سنة واحدة من الذين يموتون في سنة ما في امارة معينة وذلك بالنسبة لكل الوفيات في نفس السنة لمجمل الدولة .

أما مؤشرات الأداء : نعني بها كم المدخلات والعمليات التي تمت خلال تنفيذ أنشطة المشروع.

مؤشرات النجاح أو مؤشرات الأثر والنتائج : وهي تبين مدى الأثر الناتج عن الأنشطة أو البرامج ومثال ذلك أن انخفاض معدلات تهريب المخدرات بعد تنظيم حملة مكافحة تهريب المخدرات في المدن الحدودية ، قد يكون مؤشرا للأثر الناتج عن هذه الحملة.

غذاؤهم غير الصحي

فاطمة المزروعي

من جملة عادات جديدة ومكتسبة حديثاً وكان لها أثر سلبي في صحة الإنسان، هي جملة من الطباع في تناول الأغذية، عزز مثل هذا التهافت على تلك النوعيات الرديئة الفقيرة من الفوائد الصحية للجسد شركات عالمية للأغذية تستخدم الإعلان وحملات تسويقية ضخمة، حتى باتت أطعمة لا رائحة لها أو ذوق هي المتسيدة على موائدنا يومياً.

لن أحدثكم عن بعض الوجبات السريعة وجميع ما يرافقها من ويلات تتلبس بأجساد أطفالنا فتحوّل براءتهم إلى ما يشبه المسخ، فتتغير أجسادهم النحيلة الصغيرة لتصبح متضخمة ممتلئة بالشحوم والكلسترول والدهون المسمومة، ونتج عن مثل هذه الممارسة الغذائية الخاطئة تصاعد في أرقام الإصابات بالسكري وأمراض القلب، وغيرها كثير، بل إن مجتمعاً كالمجتمع الخليجي باتت نسب الإصابة بالسكري فيه وكأنها وباء من تصاعد أرقام الذين يقعون يومياً في براثن أمراض لا ترحم.

لا تعتقدوا لوهلة أن هذه ظاهرة محلية أو خليجية أو حتى عربية، بل هي عالمية بكل ما تعني الكلمة، العالم بأسره بات يعاني ويلات الأطعمة السريعة التي يتم تحضيرها على عجل وبأجهزة تبث الحرارة لا أكثر، لذا، نسمع بين وقت وآخر عن جهود منظمات وجمعيات النفع العام في دول عدة تأخذ على عاتقها جهوداً مضنية للتوعية ومحاولة الوصول إلى الجمهور للتنبيه على خطورة بعض الوجبات والأطعمة وأنها تفتقر إلى العناصر الغذائية المفيدة للجسد، بل التي يحتاجها الجسد.

لكن، جهود مثل هذه الجمعيات الخيرية تتكسر وتتراجع أمام صناعة تدر مليارات الدولارات، بل تصبح مثل تلك الجهود لا تذكر أمام صناعة الإعلان وفنون التسويق وتشويق المستهلك ومخادعته والتلاعب بمشاعره وأحاسيسه، والمشكلة العظيمة أن معظم مستهلكي تلك الأغذية غير الصحية هم من الأطفال، لذا، كأننا نرى أطفالنا يذبلون يومياً وهم يتناولون أغذية لا تفيد أجسادهم الصغيرة دون أي تحرك أو وضع معايير وقوانين تحد وتجرّم مثل هذه التجارة المؤذية.

لذا، تبقى معالجة هذا الملف بين يدي المختصين رغم اليقين بأن التحرك يجب أن يكون دولياً وعلى مستوى حكومات وليس على مستوى جمعيات ومنظمات خيرية جهودها مؤطرة رغم الشكر لها وإمكاناتها المادية والبشرية محدودة.

نحن بحاجة ماسة للتدخل على مستوى حكومات العالم لتحمي الطفولة، بأن تضع معايير للغذاء، وتراجع سجل ما بات يعرف بالوجبات السريعة، وأن نسمع رأياً محايداً ونزيهاً حول مدى مناسبتها للاستهلاك البشري، وألا تترك الأمور بهذا الشكل العشوائي المؤذي.

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

جريمة عنصرية

حمادة فراعنة

جريمة نـورث كارولـينـا الأميركية ، الـتـي نفذها المتعصب المتطرف كريغ ستيفن ، وسقط ضحيتها الشـهـداء الـثـلاثة ضـيـاء بـركـات وزوجـتـه يسر وشقيقتها رزان ، على خلفية الثقافة العنصرية ، والعداء للعرب وللمسلمين ، حظيت بما هو مطلوب لها ، كجريمة عنصرية ، تعكس العداء للآخر، وهكذا نجد أن التطرف والعنصرية والعداء للأخر ، هي ثقافة النقيض لقيم التعددية ، وإحـتـرام الآخـر ، بصرف النظر عن لونه أو معتقده أو دينه أو قوميته . لقد ناضلت البشرية ، من أجل الوصول لقيم إنسانية واحدة مشتركة تجسدت بالاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وما تبعه من قرارات وتوجهات ومعايير ، تشكل أساساً للعيش المشترك لبني الإنسان ، ولم يكن ذلك ليتم لـولا المذابح والموت وأفران الحرق التي استعملت في أوروبـا ، وفي غير مكان ضد الإنسـان ، من قبل أخيه الإنسان ، بغير حق وبدون أي وازع بشري في إحترام البشر وحقهم في الحياة .

> لقد ناضلت البشرية ، من أجل الوصول لقيم إنسانية واحدة مشتركة تجسدت بالاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بالقيمة نفسها ، التي يرفض فيها ، ومنها ، ومن خلالها كمسلمين وكعرب وكبشر ما تقترفه القاعدة وداعش والصهيونية وكل جماعات التطرف في بلادنا وعلى أرضنا ضد أنفسنا وضد الآخـر ، نرفض مـا يجري من إنتهاكات وضحايا وتحريض ضد العرب وضد المسلمين في أوروبا وفي أميركا ، وفي أي مكان ، فالحصيلة تؤذي الجميع ولن يستطيع التهرب منها ومن أثارها وجرائمها أي منا ، وفي أي مكان .

لقد وقفنا ضد أي عمل إستهدف المدنيين الإسرائيليين ، على الرغم من كون غالبيتهم غزاة ، ومؤيدين للإحتلال ، كما وصفهم إيليا ليبوبتش في مقال له نشرته هأرتس العبرية يوم ٨ / ٢ / ٢٠١٥ ، بقوله عن الجمهور الإسرائيلي " هذا الجمهور موجود منذ أكثر من خمسين عاماً يدعم نظام الإحتلال ، نظام سرقة الأراضـي ، نـظـام الـنـفي والأبعاد والإعتقال ، والقتل دون محاكمة وبدون التعرض للنقد " .

ومع ذلك ، نرفض أن نرد على العنصرية بالعنصرية ، وعلى الإرهاب بالإرهاب ، وطالبنا دائماً لأن تكون البندقية الفلسطينية والعربية نظيفة من الإعتداء والتطرف ، فالحل الذي قاده نلسون مانديلا لشعبه ضد البيض المستعمرين ، وقبوله التعايش معهم وشراكتهم له ولشعبه هو الذي أدى إلى إختصار عوامل الزمن ، والتقليل من الضحايا ، وأدى إلى إنتصار جنوب إفريقيا وهزيمة العنصرية والتميز العـنـصـري مـنـهـا وعـلـى أرضـها ، ولمصلحة شعبها .

لقد إتخذت أوروبا قرارات في أعـقـاب المذابـح الـنازية والـفـاشـيـة ضـد الـيـهـود ، لا تقبل الـعـداء للسامية ، وتحاكم كل من يقع بها أو يشـارك في تـرويـجـها ، أمـا الـيـوم فالتحريض والمس بكرامة الإنسان تستهدف العرب والمسلمين في أوروبا وأميركا ، مما يستوجب تصويب القرارات الدولية لتشمل الجميع وكل من يـؤذي الآخـر ويستهدفه ويمس من كرامته ، لأن نتيجته الصمت والرخو ، وهو ما نراه وما نسمعه وما نشاهده في فلسطين بحق الإنسان على أيدي المحتلين بألوانهم ومؤسساتهم ، ومـا جريمة كارولينا الشمالية الأميركية ، سوى إمـتـداد لـهـذه الـثـقـافـة العنصرية والـعـداء لـلأخـر والسلوك الفاشي ، الـذي يتم التعبير عنه بشكل جماعي حيناً ، وفردي حيناً أخر ، وجريمة كارولينا الذي ذهب ضحيتها ثلاثة من أبناء وبنات شعبنا ، إنمـا هـو الـتـعـبـيـر الـفـردي ، لـهـذه الـثـقـافـة الـعـنـصـريـة والعدائية المتطرفة .

بقعة الزيت والصاعق الاقتصادي

د.مازن صافي

أصبحت عناوين المرحلة المقبلة واضحة ويستطيع كل قارىء ومتعمق أن يقرأها حتى في عناوين المقالات وفي ما ينشر عبر التصريحات المختلفة، وهذه العناوين كتبت بريشة مغموسة في بقعة زيت، سرعان ما ستجد طريقها الى الاشتعال، كما هو حال المنطقة، وخاصة أوضاعنا الفلسطينية في ظل الحصار على قطاع غزة والاشارات التي ترسمها طائرات الاحتلال الحربية في سماء القطاع والتي تقرأ أنها إستعراض ما يسبق العدوان، وأيضا الحصار الاقتصادي على السلطة الفلسطينية، المتمثل في حجب أمـوال المقاصة ومنع تحويل حصة الضرائب الفلسطينية والتي تمثل واحد من أهم أجزاء الاقتصاد الفلسطيني؛ ويُعزي ما نمر به من ناحية الحصار الاقتصادي الى قُرب الانتخابات الإسرائيلية، وفي نفس الوقت ردا على طلب الفلسطينيين الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية، وأي كانت الأسباب ، فإن ما تقوم به حكومة الاحتلال يجيز للفلسطينيين مقاضاة (إسرائيل) أمام هذه الهيئة ذات الصلاحية للنظر في قضايا جرائم الحرب.

> هل المطلوب من السلطة الفلسطينية أن توافق على سياسة العنصرية الإسرائيلية وممارساتها العدوانية اليومية وعربدتها فوق الأرض الفلسطينية؟!

تفجير الأوضـاع ليس في مصلحة أحد، هكذا تنادي المؤسسات الدولية ذات الصلة، وحتى الإدارة الأمريكية تـبـدي قـلـقـهـا المـتـزايـد تجـاه ذلـك، والجميع يتجاهل الظروف والدوافع، وينتظر انتشار بقعة الزيت، والصاعق المفجر، وبعد ذلك يتم توسيع العدوان العسكري والسياسي والاقتصادي، ونسف كل مقدرات وأركان السلطة الفلسطينية، وستصمت الإدارة الأمريكية أمام تبجح المحتل، وستعقد اللقاءات ليتم التزوير الفاضح، ليتم الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، والمطالبة الفورية "بكف الأذى عن الإسرائيليين" وتقدم لائحة كاملة ضد كل ما هو فلسطيني، وسيلقيها الجلاد في وجه الضحية، والظالم في وجه المظلوم، والسجان في وجه السجين، وسيستمر مسلسل المطالبة بعودة المفاوضات لأجل المفاوضات، والأسوأ ما يتم الآن هو المطالبة بالا تتقدم القيادة الفلسطينية بأي طلب لأي من المنظمات الدولية، والإبقاء على (الحكم الذاتي) حتى قيام الساعة.

إن ترجمة رسالة القرصنة الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية، هي أنه يجب أن تقف القيادة الفلسطينية موقف الحياد أمام كل ما يجري ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وأنه يجب تقديم الأمن الإسرائيلي على الحق الفلسطيني.

هل المطلوب من السلطة الفلسطينية أن توافق على سياسة العنصرية الإسرائيلية وممارساتها العدوانية اليومية وعربدتها فوق الأرض الفلسطينية، وفي حال رفضت هذه المطالب الاحتلالية ، فلا بأس أن يُسمى الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه يرأس "شعب الإرهاب الفلسطيني" ، وأن يتهم شخصيا بأنه يمارس "الإرهاب الدبلوماسي" وأكثر خطرا من الشهيد الرمز الرئيس ياسر عرفات الذي تم وصفه بأنه يرئس عصابة إرهابية، وانه في النهاية ليس شريكا للسلام.

(إسرائيل) تجيد ممارسة سياسة امـلاءات الـقـوة الـتـي تشكل حجر الزاوية في الفكر السياسي لحكوماتها المتعاقبة، وتفترض أنـه من غير المسموح للفلسطينيين الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الدولية الأخـرى، لأنـهـا تمارس الأسلوب العنصري الذي يلقي باللوم و الاتهام ضد الفلسطيني، ولم تعترف مرة واحدة أنها أخطأت وحتى حين يتم الاعتراف سرعان ما تنتهي القضية دون أي عقوبات أو حتى مساءلة وكأن الأمر لم يكن، وهي تريد من القانون الدولي أن يكون مطابقا للقوانين الإسرائيلية وعلى العالم – في نظر (إسرائيل) – أن يتفهم أسباب استخدامها الرصاص والقتل المباشر والوسائل العسكرية المختلفة، حتى ضد الاحتجاجات الشعبية والسلمية، وها هي تقوم بهدم قرية "بوابة القدس" شرق بلدة أبو ديس، للمرة التاسعة على التوالي، ،وهذه القرية التي تمثل المقاومة الشعبية السليمة قد أقيمت على أراضي تلة "خلة الراهب" شرق أبوديس، رفضا لمخطط تهجير وتوطين التجمعات البدوية، تمهيدا لتنفيذ مشاريع استيطانية على الأراضي الفلسطينيين.